

القروض والبيع الربوية وفارق وضابطا مع فيما يجوز منهما لأهل الضرورات والمخارج الملحقات

قد حصل خلط بين البيع الربوي وبين القرض الربوي، وقد ساء هذا الخلط بين كثير من العامة وبعض المتفهمة، وقد ترتب على هذا استباحة البيع جرت عن طريق عقود ربوية، حسبما البعض يروجون، ربوية تم تخرجهما على أنها بيع على أوضاع منجحة (مقوضة) مؤجلة معلومة. وهو خطأ فادح لا ينبغي لأهل العقول الوقوع فيه. وقد نبهت على هذا الفارق عند بحث مسألة «الفوركلستر» عند كلامي على الطريقة الخامسة ورأيت جمع فقهاء الشيعة يزدلون بالحاصل أن البيع إلى أجل إنما يجوز شرعاً إذا كان الثمن معلوماً لا يزيد ولا ينقص بطول الأجل ولا يقصره وأن الأقساط المجرئة والمزيلة إلى أجل معلوم يساوي مجموعها أصل الثمن المتفق عليه، فإذا أجل شر

من ذلك بطل البيع
فقد ذكرنا لو قال فلان: «فلان، بعثني هذا البيت بمئة ألف على عشر حجب» (سنوات) على أن تنقضي كل حجة سنة، أو عشر إن شاء فقال المشتري قبلت، بطل البيع عندنا وعند سائر العلماء، ولا يصح أن يخرج هذه المسألة عن قولنا قال بطلان الشروط الفاسدة وكسح العقد، ومع الأقص في هذا الزمان وفي ديار الغرب فاصحة والى جعل العقد شرعية المتعاقدين سواء كانت تلك العقود فراضية أم مدونة أم دخل عليها من الشروط الفاسدة أو المحرمة أم مبرمة، فمن إن المستعينة الفاسدة تنعقد على إبراز عوارها مع شوكة أو كذا مع عوض كذا أو كذا فيعلم القضاء بالردم العقد بفساده. «وإنما ذكرت لفظة جميع وهو جمع حجة يعني سنة، أحياناً لهذا المذكور في القرآن وهو قوله تعالى (إني أريد أن أنطق بلسانهم) (أي بلسانهم) على أن تأجروني عماي الحجج فإن أنتم من أخصر عندك ...»

و بعض مهور عقود البيع مما يدخل منها شجرة او ذرية او غيرها مما يخلف فيه القمار
ومن ذلك لو قال له تعقل هذه السيارة بعشرة آلاف نقداً وباتنفس من الف
بالتقسيط لم يحز عند محمد المهر، ويحوز عند بعض اهل العقدين
فقال شرا بل اشتري بالتقسيط

واحالو قال له تعقل هذه السيارة بعشرة آلاف على خمسة امدام نسبة
زائفة عن العشرة لأن قدرها خمسة بالمئة، ولله أن يجعل مصاد ثمن السيارة
قبل السنوات الخمس وله أن تقبل، وكلما عجلت كلما اشتريتها ثمناً أقل
وكلما أخرت كلما فعلت ذلك ثمناً بأكبر فلهذا عجل باطل عند الفقهاء جميعهم
حب أصولهم ومراهم لا رفاً لهم شرطاً بربطها بصل العقد وهو الزيادة
في أصل الثمن يقيناً بالأجل، ثم تقل هذه الزيادة وتكثر حسب طول الأجل وقصره
ولا شرط بصح هذا العقد وحله إلا أن يقول له بل اشتري على مدة
خمس سنوات فاجب لك كم تكون ثمنها اذا جمعت كامل الأقساط المنتجة
فيقول له ستكون القيمة ثمينة عشر الف وتسعة وثلاثون دولاراً مثلاً، يقول
قد اشتريت هذه السيارة بمادرتي في الثمن المثلث على خمس سنوات وسوار عجلت
لله في السداد أو أتممت السنوات الخمس كلها فما أسدده لله ستكون ثمينة
عشر الف وتسعة وثلاثون دولاراً، فيجيب لصح العقد عند يقول بصفة المساءة
السابقة منه انه قد افتار أحد العقدين، فليس هو ببعضه فربيه، ولا هو ببعض
أبوه فزيادة سوا السلفة موهلة على سورها حالة آخر فيجيبها.

ما يقال في بيع السيارات على الفتر

السبق يقال في سائر أنواع المبيعات

وما ذكرناه من مهور عقود البيع اكر بوية المتعوضة والمتفق عليها من القمار
وكذلك ما كان مما احتملنا فيه الشبهة او ذرية اكر بوجز في سائر أنواع المبيعات
سواء كانت من الحاجيات او الكماليات، فأما الحاجيات فما ذكرناه من البيوت والسيارات
وكذلك في هذا الزمان أجهزة التبريد المنزلية المحافظة للطعام، «الشراعات»
وأجهزة الطبخ الكهربائية والغازية «الأنران» والبوتوغازات، «وأما الكماليات
فكأجهزة التسجيل المرئية والصوتية، «المسجلات» والفيديوهات، «وأطلق الزينة المنزلية

المجاري من العقود الربوية
في هذا الزمان لا يجوز فقهاً وصفاً
بأنه من باب تحريم الوسائل أو سواها

لقد اخطأ خطأ فادحاً بعض المستغلين بالفقه عندما فرقوا بين ما كان محرماً
لذاته من العقود الربوية وبين ما كان محرماً تحريماً وسائلاً للربوة التوصل
إلى الربا فالحقه غفلة ببيع العينة أو بيعتين في بعة أو بيع سلف فقالوا
إن عقد البيع إذا كان في الأجل بقاءاً جازاً كان بكونه بقاءاً في أجل كونه أجلاً
عليه شرط فاسد وهو الزيادة على أصل ثمن السلعة بسبب التأجيل فإن هذا
البيع لا يسمى بقاءاً برباً وإنما هو بيع صحيح دخل شرط فاسد عليه فأنما إن دخل
الشرط ونصح البيع وإنما أنا نقول هو بيع صحيح قد دخل عليه ما يفسد من
الشرط اللازمة فتجعله بقاءاً محرماً لا لأنه بقاءاً برباً ولكن لما دخل عليه من الشرط
فيكون تحريمه من تحريم الربا سنداً للربوة التوصل إلى الربا ١١ وهو كلام
لم يقل به أحد من الفقهاء المحتملين من أهل المذاهب الفقهية المعتمدة وإنما
هو بيع ربوي صماذرت في المسألة السابقة وهو محرم لفاد ذات العقد
لا فاداً للتوصل للربا ولكن لأنه الربا بعينه، وليس هو ما كان سائلاً للشرع
عنه خوفاً للتدريج به للربا المحرم كبيع العينة مثلاً من وجهين اثنين
الأول أن بيع العينة وما شابهه هو من الأجل عقدان منفصلان ولذا صححه جميع
من الأئمة مثلهم الإمام الفخر الرازي وقد ذكر في سورة المحرمات رافقاً أن
في هذا وكذا عند كلامهم في الفوركوش وهو البيت المحجر من قبل البنين
وما شابهه هو عقد واحد وهو بيع من أجل ثمنه شروطاً لزيادة الثمن لا قبل
والتأجيل بينه وبين العينة هو نفس الفارق بينه وبين بعضه ببيعين في بعة
ومنها ما ذكرته في ما مضى من قول البائع بعث هذه السلعة نقداً بهذا المبلغ
بغير أجل كذا فيذهب الشتر إلى الزيادة المعينة مع زيادة السعر فيصح
عقده عند بعض الأئمة لما ذكرته من أنه إنما عقد على بيع واحد وهو بيع من أجل

ليس معلوم انما لم يعلم لانزيم ولا يتفق خلال زمان السداد ان مضر
ولا اعتبارا في العقد الاول لانه عند هذا العقد لا يسير عقداً ائتمناً
للفقدان شرط القول من جهة المشتري وهو محتمل ان يتدارك مضر من
البائع ليس سلعة باهر الطائفتين فيذهب المشتري ان هذا العرض
غيره لا فيتبع العقد الصحيح على ما ذهب اليه ولا يكون العرض الاول شيئاً
بل ولا يسير عقداً ائتمناً وانما حرم اكثر الفقدان هذا النزع من البيع خوفاً
للتدريج به (١) / ١ / لا لانه يصح ربح

فلما انقضى الاول رابعا العارفين الثاني وهو الوجه الثاني ان البيع المبرمج شرط
ربح مع كونه عقداً واحداً لا يحق في فلكه الوقت نزع مع لازم شرطه لا
عمله المشتري اذا قبله ان يتبعه عند بيعه هو بيع لازم بطل ما شرط عليه من
آثار العقد الربوي وسواء طول الشئ المدة ائتمناً مدة سداد ثمن السلعة
ام تمسكها فلو سلم فمقد البائع زيادة على اصل ثمن السلعة المتفق عليه
ولا نزع من هذا اللزوم الا ان لا يهدأ ثمن الشئ الاول ان يقول للبائع انما
لا اقبل بطلان الزيادة المقدرة ضمنية صريحة او صراحة او يقول له بل احب
لي سمع يكون ثمن السلعة اذا اشتريتها مع سبعة مثلاً او اثنين مثلاً
فيقول له سمع يكون ثمن السلعة بعد سنتين بحسب محرم الاوقات سداد فيقول
له اذا بعني هذه السلعة بكذا الثمن ولكن ثمناً محدوداً معلوماً سواء عملته
لله بالثمن كله قبل مضي السنتين او اتمته السنتين فيقول البائع قد قبلت
ويتبع العقد على هذا المتفق عليه.

واما في بيع العينة فان من اشتراها من زيد مثلاً سلعة بعشرة دنانير منزهة
ثم يريد زيد ان يشتريها من الاول بتسعة دنانير حالاً ليقول لزمه البائع
الاول ولكن عبيد عشرة دنانير زمان دينار واحد فان لعبيد ان لا يسير زيداً
ثمن السلعة بتسعة دنانير ائتمناً او ان يقول له لا ابيعك الا بعشرة دنانير حالاً
او ان يبذل زيداً رايه ان الامر كله فيبدو له عدم الارادة بعبيد ويتفق على اصل
بيعه الاول وهو بيع السلعة بتسعة دنانير منزهة وحسب وهذا الزم دفع
بأنه قد وادافته للقول بصحة بيع العينة كما شرطه من سلمه من هذا المذهب.

وسايقال في البيوع الربوية
النافعة يقال في العرض الربوية ولا فرق
وغيره الذبذبة هو " تحريم الوسائل وتحريم المقاصد "

فما ذكرناه من ترجيح العقود اعني عقود البيوع المستوفية بشرط الربوية يقال
سواء سبوا في العقود الاخرى الربوية على اختلاف صورها وانما يقال
" تحصيل ما يحرم من عقود الاخرى
الربوية في هذا الزمان "

فمن ذلك ان يقول فلان فلان اقترضت ألفاً على ان تردها اليه على شئ
ارسله مثلاً آلفين، ولا غلظ ان تردها الا سبعة ألفاً صديقاً ولو فعلت
ذلك فعليك من الزمانة في تعجيل الرد جلد وقته قدر كذا من المال
فقد هورة من صور الاقراض الربوية، وهي هورة محرمة قطعاً ويعني لا يقول
بالحال احذ من الفقار بجذوع نفسه.

...
وصورة اخرى...

ومن ذلك ان يقول فلان فلان اقترضت ألفاً السهم فانما اردت ما قبل من
السهم اردت ما لا عين، واذا اردت ما بعد من السهم اردت ما لا عين، او
زيادة مقدرة بسبعة مثوبة على كل مئة دينار او دينار او جنيهان (بحسب
العملة المتداولة المستعملة في العرض) وليس عليك ان ترد الا اثنان
بما سأل قبل من السهم لا بعد، وانما له ان ترد له جزءاً منها وسما بقدره الا ان
شئ سأل اردت الى زيادة على الاثنان مقدرة بثلث النسبة المتداولة، وسما طال اجل
سداد الاثنان وسما ترتب عليهما الزيادة سماً زادت الفائدة (الزيادة الربوية) على قبل
العرض.

فلذا كنسبه يعتبر عقد اقراض الربوي ولو اذجل فيه مدة استمال لا زيادة فيها

وذلك لا يشترطه شرطاً مبرهاً أو الزم المتعاقد على قبوله. والمضرب في الفقرة المحررة
أو الفاسدة لا يجوز إبطاله ولو كان في نيته التخصيص من آثار تلك الشروط.
فكيف إذا كان غرضاً عن طرقة العائدين بالفوار بما تعاقد عليه وعلى المترتب عليه
العقد من الآثار والتبعات. والمذكور هنا هو صورة ما يقع في أكثر عقود
لحقات التأمين. وهو عقد فاسدة محرم لا يحل له ^{الدخل} استبداداً في عموم الأحوال
والسعة والاختيار. فلهذا إذا قبله لا ينشأ العقد مبرهاً لذاته. ولا مدخل
لما كان محرمًا تحريمه من آثار التبعة.

ومن صور عقود الإقراض الربوية
«شراء البيوت من طرقات البنوك»
وشركات المورث جميعاً

ومن تلك الصور المحرمة ما هو مستحرم ومشتري من أنواع وطرائق شراء البيوت
فربما لا يكون كثير من بلاد الشرق الآن من أن يرغب في شراء البيت الفلاني
من فلان من النكاح أو شركة الفلانية. يقدم طلباً للمؤسسة الفلانية
أو شركات الإقراض أو القود والشرط بالرضى. فتقوم تلك الشركات الممثلة
بعدنا كدعوى صلاحية المطلب لشراء البيت من سجله المال وأنه قادر على الوفاء
بما سيكون فرد منه من المال. أقول تقوم بأقراضه قيمة البيت كله أو جزءاً كبيراً
من قيمة البيت على أن يبيع البيت بمرهوناً لصالح تلك المؤسسة الربوية لا حين
سد كامل القرض وتشتط عليه نسبة مئوية من الزيادة على أصل القرض بحيث
تزداد تلك الزيادة على أصل القرض بطول أجل السداد وتقل تقصده. وتقوم
تلك المؤسسة الربوية بتسليم قيمة البيت بعد توقيع عقد الإقراض. ياتي البيت
فيكون قد تم في هذا المكان عقدان عقد بيع بين البائع المشتري. وعقد اقراض
بين المقرض وهو المؤسسة الربوية وبين المقرض. وتقوم المؤسسة الربوية
بإدراك الوكيل الذي لا يملك المشتري حاله بتسليم البيت إلى صاحب البيت
بناءً على المشتري. فتنتهي العلاقة بين البائع والمشتري. وتبقى العلاقة
بين المقرض وبين المقرض. ويبقى البيت مبرهاً للقرض. ليس سداً لكامل الزمان.

عن عقد القرض الطلابي الربوي

وعقود القروض الطلابية من ذبذبة القيل. ومع انما تنقسم الى قسمين
 رئيسيين: الا انما تنقسم الى قسمين: قسم القرض الربوي، فاما الاول منها
 والمسمى « بعقد القروض المدعومة »، فلي قروض تصممها الحكومة القيد اليه
 الاتريكية او حكومات الولايات المختلفة وتسمى هذه القروض بالقرض المدعومة
 من قبل الحكومة الاتريكية او حكومة الولايات، وهما المسماة بالانجليزية «
 والتا تسمى ان الحكومة تقوم بسداد الفائدة المترتبة على هذه القروض لمدة محددة
 الدراسة للطالب المقترض، لا حين تخرجه، فاذا اخرج الطالب وانضم لدراسة
 ثلث سنة او ستة اشهر يعطى منها من تحمل الفائدة، فاذا انقضت الاشهر
 الستة تبدأ الفائدة الربوية المترتبة على القرض، الا ان سيد الطالب
 ساهل القرض قبل نهاية تلك الاشهر الستة، وهو انما هو الحصول
 كون الطالب المتخرج لا يزال في مرحلة البحث عن العمل، ولا يزال في الوقت
 نفسه يحمل ثلثة المبلغ الكبير الذي اقترضه، والذي يعجز سداد به الطالب
 ولو استطاع العمل فور تخرجه اختياراً، برأبض تكاليف الحياة الباهظة
 وتحصيل الأثر فحقاً ونجحاً انه اعز هذا النوع من القروض، قرض مشروط بالسداد
 مع الزيادة على أصله بعد انقضاء اجل معلوم، وهذه زيادة تقل وتكثر بقصر مدة السداد
 وطولها، ولا فرق بين هذا النوع من العقود الاقراضية وبين عقود الاقراض الربوية
 التي تتضمنها بطاقات الائتمان الربوية التي تعطى المقترض مدة رمنية تعفى
 فيها من الفوائد في حال سداد القرض قبل انقضاء تلك المدة، والتي تسارع
 في الغالب بين خمسة وعشرين يوماً وستين يوماً، وقد اقضوا في الحديث عن تلك
 البطاقات فيما مضى وصفاً وتخيلاً واستدلاً^١»

١ « وقد ذكرنا في حينه ان تلك العقود لا يجوز الرجوع منها أصلاً في السنة ومحموم الا فلا
 لا نفا عقود مدونة للمعاقد من شرط علمها الآثار المصيرية علماً ونزاهة ولا علم أحد
 المتعاقدين بالتوصل منها ولو كان شيخ الادباء وحيداً لا يقاوم فرامانه »

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي ...

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْعُقُودِ فَيَكُونُ عَقُودَ اقْتِرَاضٍ رِبَوِيٍّ لَكِنَّا نَكْتَلِفُ عَنْ سَابِقَتِهَا بِأَمْرَيْنِ آتَيْنِ، الْأَوَّلُ أَنَّمَا لَا تَتَضَمَّنُ مَهْلَةً زَمَنِيَّةً لِلْعِنَاةِ عَنِ الْفَوَائِدِ، وَالثَّانِي أَنَّمَا قَرَضُهُ مِنْ قِبَلِ سُلُوسَاتٍ رِبَوِيَّةٍ لَا تَتَدَخَّلُ الْحُكُومَاتُ الْفِدَائِيَّةُ مِنْهَا لِأَدْعَايِهَا وَلَا ضَمَانًا، وَمَا ذَكَرْنَاهُ يَعْنِي أَنَّ الْفَائِدَةَ الرِّبَوِيَّةَ تَتَرْتَّبُ عَلَى الْقَرْضِ بِحُجْرَةِ اسْتِئْذَانٍ الْمُقَرَّرِ لَهُ رِيعَ التَّجَرُّعِ عَلَى أَنَّ عَقُودَ الْإِقْرَاضِ الْإِذْلَ تَتَخَلَّصُ كَحُذُورٍ مِنْ قِبَلِ سُلُوسَاتٍ رِبَوِيَّةٍ عَنِ هَلْهَلَةِ لَكِنَّا كَمَا ذَكَرْنَا مَدْرُوعَةُ الْفَوَائِدِ مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَاتِ الْفِدَائِيَّةِ صِلَةً زَمَنِيَّةً (الْمَدْرُوسَةُ) مَا بَعْدَ التَّخْرِجِ بَسْتَهْ أَشْهُرَ.

لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَقِيدَتَيْنِ بَقِيَّتِي

فَكُلَاهُمَا مُحَرَّمٌ لِذَاتِهِ ...

وَالْحَاصِلُ أَنَّ عَقُودَ الْإِقْرَاضِ الرِّبَوِيَّةِ الطَّلَبِيَّةِ بِنُوعِهَا هِيَ عَقُودُ فَاسِدَةٍ مُحَرَّمَةٌ وَلَا يَحْذُرُ الدَّخُولُ مِنْهَا ابْتِدَاءً مِنْ عُمُومِ الْأَهْوَالِ وَالسُّعَى، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُحَرَّمِ تَحْرِيْمٍ وَمَسَائِلُ ادِّحَاتٍ لَعِيقٍ، وَأَمَّا كَلَامُ النَّوَظِ مُحَرَّمٌ لِذَاتِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ دُخُولِ الشَّرْطِ الرِّبَوِيِّ الْمَلْزَمِ لِكُلِّ الْمُلْتَاقِقَيْنِ، وَأَنَّ سُرَادَ الْمُقَرَّرِ لِلْقَرْضِ قَبْلَ فَوَاتِ مَرَّةِ الْإِسْطَالِ لِلْمُخْلُوصِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي آتِ الشَّرْطِ الرِّبَوِيِّ وَتَبَعَاتِهِ سَعْيٌ نَبْرَةٌ جَهْدٌ لَدُنْهُ بِالنَّسْبَةِ لِلطَّلَبِ، لَا يَخْرُجُ الْمُلْتَاقِقُ الْمُقَرَّرُ مِنْ تَبَعَاتِهِ وَأَسْمُ الدَّخُولِ فِي الْعَقْدِ الْمُحَرَّمِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِتَوْصِيْعِهِ عَلَى هَذَا الْإِقْرَاضِ قَدْ صَرَّحَ بِقَبُولِهِ بِدَفْعِ الزِّيَادَةِ الرِّبَوِيَّةِ فِي حَالِ انْقِضَاءِ مَرَّةِ الْإِسْطَالِ، وَتَوَافَقَتْهُ الْمَسَامُ وَتَقْبُولُهُ بِذَلِكَ ابْتِدَاءً مُحَرَّمٌ بِمَا جَاءَ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَقَالُ إِذَا الشَّرْطُ فَاسِدٌ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ كَمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّ هَذَا الْخُلُوفُ الْفَقِيهُ فِي هَذِهِ الْمَأْثَرَةِ اعْتَرَفَ بِسَاءَةِ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ إِذَا ذُكِرَتْ عَلَى الْعَقْدِ الصَّحِيحَةِ، لَا يَدْخُلُ لَهَا هُنَا وَلَا اعْتِبَارُ كَوْنِ الْعَوَائِنِ الْوُضُوعَةِ لَا تَعْتَبِرُ الْفَقْهَ لَا سَلَامَ مِنْ أَصْدِهِ وَلَا حِسَابَ لَهَا خُلُوفٍ فِيهَا وَلَا أَسْمُ عَالَمٍ، وَهِيَ مَلْزَمَةٌ دُخُولِ الْوَقْتِ نَفْسَهُ كَلَامُ الْمُلْتَاقِقَيْنِ عَلَى الْوَفَارِ بِالْعَقْدِ بِمَحَاضِرِهِ وَتَحْمِلُ آثَارَهُ وَتَبَعَاتِهِ بِكُلِّهَا.

الضرورة والحاجة للجنة
وعقود الإقراض الربوية
وسائر عقود الإقراض الربوية

كثير السؤال حول هذه المسألة، وقد ورد النام من جهات متعددة، ومن
سائلين يختلفون الأحوال والأغراض، فملا يجوز للطبيب سماعا كانت مراحلهم
الدراسية وسما كانت أحوالهم المالية والإحصائية وكذا ذوا أفهم الأكاديميه
أخذ الأموال للدراسة عن طريق قروض ربوية، أم إن الأمر يحتاج إلى تعقيد
شرعي وصنفي فقهى؟

والجواب عن هذا السؤال من الجهة هه الحجاب عن غيره مما له تعلق بالقروض
الربوية، فرأيت أن أستعين بالله وأضع لذين ضابطا جامعاً، فاللهم وفق
وأعني...

ضابطا "جامع"

فيما

يجوز من القروض الربوية

يجوز أخذ القرض الربوي إذا تعين لدفع ضرورة أو حاجة ملحة عن خاصته
الخلق أو عا متهم ولا فخر، فإذا تعين لحفظ دين أو عيش أو عقل أو نفس على الصريح لا مال
وجب أخذه وإلا فلا. شرح الضابط

أفهم الضابط أن القرض الربوي من الأصل حرام بأشكاله، وأنه
لا فرق بين قليل الربا وكثيره، وإن القرض الربوي ليس منه ما يدخل تحت
المحرم لغيره، بل هو قرض ربوي محرم لذاته كما أوضحنا من قبل، وإن

ذلك الترخيم سائر وجايز في عموم الأحوال والسعة لا يخرج به عن ذلك
الأوقوع ضرورة أو حاجة ملحّة حسب تعريف الأصوليين والعقلاء وذلك
إذا استدّث سائر ما أحل الله تعالى من الطرائق والوسائل لدفع تلك الضرورة
أو الحاجة .

وأفهم الضابط أن لا فرق بين الضرورة وبين الحاجة الملحّة إذا وقعت
إحداهما في جواز أخذ القرض الربوي إذا تعيّن لدفعها .
وأفهم الضابط أن لا فرق في هذا الحكم بين أن تكون الضرورة أو الحاجة
الملحّة خاصة أو عامة .

بعض تمثيل ما ذكرناه من

الضرورات والحاجات

الملحّات

فمن ذلك من اقترض لعلاج نفسه أو من يعول ، وسواء كان ذلك العلاج
لدفع مرض متعلّق بالنفس أو بالأعضاء أو دون ذلك فإما طرف فوات التفرغ
أو الاعتضاد فله ضرورة ، وأما ما دون ذلك فهو حاجة ملحّة . فمن اقترض
لعلاج نفسه أو صديقه رأسه أو فكة جلده ونحو ذلك .
وأما مثال الضرورات في العلاج . فممن اقترض لغسيل كليته ، أو لزج
قلبه ، أو استئصال بعض ذنب المرض الحثيث والعياذ بالله تعالى ، أو
اقتراض لتركيبه عضو بديل لعضو تالف أو يخرس تليفه وزهابه
وكذلك الاقتراض لسقاها حين ينشبع مع بقائه زهاب حياة أمه ،
أو الاقتراض لسداد تكاليف الولادة وسائر العمليات الجراحية التي لو
تركت لنش فوات نفس أو عضو .

وعلاج الأراض العقلية
والنفقة الاستيرية
وسوقها

وكذلك يدخل في جوارز الإقراض ما لا يقتضيه علاج من يعول من مرضي
عقلي أو تفريقاً على مقتضى أنواع تلك الأراض. فما كان منها مفتوحاً لعقل
أو لطبيعة الإنسان من الاختيار والتعيين بين الصدين وأداء وظائف
الحياة فلا دخل في الضرورات، فما كان دون ذلك فلهذا الحاحات.

تنبيه

أفهم قولنا: لعلاج تشبه أو من يعول، أنه لا يجوز الإقراض الربوي لعلاج
من لا يجب عليه مؤنته ونفقته، لأنه لا يجب عليه عيشاً إنقاذه، وإنما هو علم الكفاية.
فإذا تعين هو دون سائر العالمين بالمرضى وضرورة علاجه أو حاجة دوائه
وجب عليه ذلك إذا كان قادراً على الإقراض والإفلا. وإنما قيدنا ذلك
بذلك لأن الإقراض الربوي من الإصل حرام، وإنما زاد المصحح لأنواع تشبه
ولأن يعول واجباً فاستوت المرتبان من حيث وجوب الترك وجوب الفعل
فقدم وجوب الفعل على وجوب الترك لضرورة تنفيذ التفرغ العقل أو الحاجة
ودفع الآثم المفوضية المستقة والمخرج، ولا كذلك فيما لا يجب عليه
تفقته إذا كان من هذا الاستعانة على الأيمان. فقدمت مرتبة وجوب
ترك المحرم على مرتبة فعل المستحب والله المتوفيق.

وقد يجب أخذ العرض

الربوي

وقد ذكرنا في الضابط أن أخذ العرض الربوي قد يجب فوق أنه يجوز
وذلك إذا تعين لحفظ الأعراض أو الأديان أو العقول وكذا النفس على الصريح
الآن يتعين على الإمام أو من ينوب لحفظ أنفس المسيحين ومماقتهم فيجب
جولاً واحداً، وقد مرغياً من من الأمثلة بعض هذا الذي ذكرناه هنا.

أهذا القرض الربوي

إذا تعين لحفظ الأموال هل يجوز؟

ولو أن فلاناً اشترى عقاراً لعقد بيع شرعي إلى أهل ثم يحجز عن
سداد ما تأخر في رقبته من الأقساط، فخير البائع في سداد ما عليه
أو بيع بيته بالمزاد العلني، ولو أنه آله إلى بيع البيت بالمزاد
العلني فلم يباخر كل ما سدد من الأقساط وسعاً الدفعة المالية
الأولى وقد يكره

البحث عن دائر يقرضه قرصاً حلاً أو مسارلاً له يعينه في ذلك أو
مشتري يشرى البيت بقبول الرافعة لحفظ حصته وسداد ما عليه من
الديون فلم يجد، فكل يجوز له في هذا الحال أن يقرض من البنوك
الربوية أو شركات المعونات جميعاً لإعادة جدولة ديونه وتقسيمه البيت
بما يحفظ أصل ماله وحصته في البيت على أن يحجز في بيع البيت فور
انتهائه من تحصيل حقه بتوقيع أوراق العقد الربوي الجديد تخلصاً
من الغائرة المترتبة عا ذلله وتخليصاً لحقه بأسرع وقت يمكن.

والجواب...

نعم يجوز لمن حاله على التوالد وصرفاً أن يقرض قرصاً ربوياً لحفظ
ماله ما لم يبيح تأخيراً لا يغفر ولا يفقر، قياساً على جواز الكذب إذا تعين
لحفظ الحق وجواز الرتبة إذا تعينت لدفع ظلم أو تحصيل حق، وكل ذلك
في الأصل حرام مجمع على تحريمه، لكنه جاز لضرورة، حفظ المال أو الحق في المحنة الزر
لا يتحصل إلا بذلك، وكما ذكرنا في أصل السؤال وجوابه المقترن عليه أن يحجز في
بيع البيت أو العقار بأقرب زمان، ولو جاز من يشرى وليس في حصته
إلا ما يحفظ أصل المال لوجب عليه قبول ذلك، ولا يتفطر من يأنه غيره طمناً
فرا مع.

ومن اشترى عقاراً لعقود يور ثم أراد أن يتوب

ومن اشترى عقاراً لفأهية أو لظنه أنه يجوز له شراؤه لحاجة المصلحة
وتبين له أنه ليس كذلك، ثم أراد أن يتوب، فطريقه في ذلك أن يتخلص
منه هو فيه من التعاقد المبرور ودفع الفأهية أما إذا سأل عليه من البيع ومحلل البيع
وقلت الرهن، إن كان عنده من المال ما يكفي لزمه، أو التمس من بيع البيت
بما يحفظ له أصل ماله، ويفعل ذلك إذا وجد في المال مكاناً لتعاقد المماز
شراء أو إجازة يسد حاجته على الصنعة التي سادها لغيره، وإن شاء الله
ولا يحفظ له التعاقد من هذا البيت أبداً أو الترافع في بيعه لتعديه بفعل ما لا يجوز
شرعاً وليس هو من أهل الإغذار، ولو فُرِضَ أنه يملك ما يقضيه الدين الربوي
فامتنع من ذلك، إما لأنه يحتاج لهذا المال لعيز ذلك أو لعدم رغبته في سداد
الدين الربوي، فيستوفى ماله السائل، فطريق توحيته هو التمس من
بيع البيت على الثمن المذكور أنه لا عين، والالتفاق لا يراه.

والإقتراض المخرج من بلاد
الفتنة ومواطن المعصية من
هذا القبيل ...

ومن طرأ عليه دينه إذا كان لمرطبان كثر فيه الفتن وظلمت فيه المعاصي
ولم يقدر على ترك ذم الطان والسفاه بل يد يا من فيه مع دينه إلا بالإقتراض
وجب عليه الإقتراض قوةً واحدةً، كأن يستتر تذكره عن طريق بطاقات
الاقتبان الربوية في علمه اختدع أنواعها، وسواد علمه أدرك أنه سيد الدين
في بعض ما قبل فوات مدة الإسماع، وجب عليه استعمالها إذا تكلفت طريقاً
لسفره.

سائر المساكن والدواب «السيارات»
من قبيل الحاجات لا الضرورات ..

وإذا اقتبح شيئاً فيه من يقول ولم يجد ما يبد حاجته من العرض المحلل
أو البيوت المتخذة للكرار «الإيجار»، أو عقود البيع المحلل جازله
أخذ العرض الربوي لشرائه، يدفع حاجته من غير وسع ولا شطط
وهو في هذه الحال دافع للحاجة لا للضرورة، والحكم على ما ذكرناه.

بعض تفصيل المسكن ..

الذي تدفع به حاجة «السكن» ..

وصفات المسكن الشرعي الذي تدفع به حاجة «السكن» شرعاً، هو المسكن
الذي يعق من الحر والقر ولا تضيق دأره ويرافقه بأهله، وأن يكون
في محل آمن، يأمن فيه ساكنه مع نفسه ودينه وعرضه ماله ومن يقول، وأن
يكون لا تفتأ بمنزله ويرتبه من عدم من يعرفه من الناس، فإذا وجد السكن
على هذه الصفة بالأمرة المقدرة عليه من غير عرج مانع أو شقة ظاهريه لم
يجز تجاوزها إلى السداد عن طريق العرض الربوي، وسنذكر الوجه بالشراء
الخاص من باب أدلى.

فان لم يجد سكناً عند هذه

الصفة فكما لا ونحوها...

بالمطابق المشرعة في الدين

فان وجد سكناً يقرب من الحر لكنه لا يقرب من الرق، أو وجده يقرب من كليهما لكنه ضيق لا يقرب بحاجة وحاجة أهله، أو وجده يقرب بالحاجة اعين من حيث السعة والمراخق، لكنه لا سلطان، لا يأمن فيه على ماله أو دينه أو نفسه أو نفسه، فلا يلزمه أن يسكنه ويُسكنه من يعول، وجاز له إذا تعين العرض الربوي طريقاً واحداً لا ثاني له ان يجد سكناً يقرب بحاجة وعلا الصفة المذكورة آنفاً، وسنأخذ الصريح عندنا إذا وجد به بالمطابق المشرع على الصفة المذكورة آنفاً إلا أنه في محلة لا يلقى بمنزله ومنزله، كأن يكون من أهل التراد الظاهر فحسباً ونسباً، أو من التجار المعروفين بطول زمان بالتجارة والتجارة، ثم افتقر أو أصابته حاجة أو نائبة أو اضطراره يسع منزله لقضاء بعض ديونه أو كلاً ولم يجد من المال الحلال أو طريق البيع أو الزرع الجائز الميسر ما يتأجر أو يستقر بيتاً يليق به، جاز له شراء ما يقرب بحاجة ويليق بمقامه عن طريق العرض الربوي (المن ميسرة)، ولو تخفف لطان خيراً له، وسنأخذ المال في كل من قلنا في حق جاز، فالتخفيف أو الإضرار، إلا أن يكون تمتة خوف تعار ديناً أو نفساً أو عرضاً لم يجز له تعرضه ذلك للتلف أو الضرر، وأما المال فله عندنا وجهان لما أنه ليس فيه اتلاف للمال مذهباً ومباشرة، وإنما هو تعرضه وظرف وكلاهما ظن، والمال يعقوبه مالا يعترف في العرض والنفس والدين، والله أعلم برأيه وأحكامه.

وما يقال في المساكن يقال في

الدواب (السيارات ونحوها) ولا فرق...

وما ذكرناه من مساكن صفات المساكن الشرعية، يقال في الدواب من أفعالها بالحاجة وموافقها للنازل والمرايب الاجتماعية، فان كانت سيارة استقر منها ما يجد الحاجة آمنة على نفسه ولا ترهقه بعينها، ويمكن لا ثقة لمنزله ودينه، فإذا تعرض عليه وهداهما بما أهل الله تلك شراء أو استئجاراً جاز في شرائها بقرض الربوي.

« فائدة وقاعدة »

لا يجب على المصالح جعل نفسه موضع منتهى أو ذلة لا دار حق من حقوق الله أو تكليف نفسه ما لا يطيق في سبيل ذنبه.

وذلك أن الشرائع والتكاليف لم تغرضها أو تشرع لإهانة النفس البشرية ولكن لأعزازها، ولا لإذلال المستحق والجمع عليها وإنما لرفع الجمع ولا لأغلال التي كانت عليها، وإن كانت أنواع التكاليف لا تتخذ من نزع طهر وكلية لكن من دائرة المستطاع والمقدور عليه والمحتمل في العادة وغالب الإقبال.

تحييد "نفسه"

« استوجاب المار للضرورة »

فمن ذلك لو أن فلاناً احتاج للضرورة وقد ألقى فلم يجد إلا عند فلان فلا يجب عليه أن يستوجهه ولا أن يقبل هيبته ابتداءً وتطوعاً وإنما له أن يطلب شراره بمنزلة غيره، فإن زاد على غنى المثل لم يجب عليه شراره ولكن يستحب ألا أن يشق عليه تلك الزيادة.

« فوائد الحقبة المحن طلب »

الغريم

ومن ذلك من خسر لو ذهب إلى الجمعة أن يطالبه غريمه بالدين ولا كساده عنده وقد سحره أو الغضار أو الحبس، جاز له كفوت الجمعة ولم يجب عليه حضورها.

« وجود المار في المكان المحن »

لمن احتاج للضرورة

وكذلك من احتاج إلى المار لرضوته وقد أدركه فرس غلة الغوث إلا أنه في مكان مخوف كأن يخشى أن تدركه السباع أو الإهوام، لم يجب عليه تحصيله وجاز له التيسير، فإن وجد قبل خروجه الوقت بأشياء أعاد صلاته والأفضل على الصحيح.

حج الغرضية

لمن فقد المال والزيادة والاهل...

ولو أن فرداً وجب عليه الحج ولا مال له ولا زاد ولا راهل فصار أحد المؤمنين وعرض عليه من المال ما يكفي له الحج ونفقة عياله حتى يعود، وقال له هو هبة أو هدية أو صدقة لم يجب عليه قبوله لما فيه من المنفعة، ولو قال له بل هو دين لم يجب عليه قبوله كحديث لما فيه من المنفعة والمصلحة معاً، ولو أنه قبل فربما كان له نفع وأجر عند الله تعالى.

ومن اجتمع سببان لنفسه

أو لمن يعول...

ومن اجتمع سببان ولا مال له ينفق لشرائه ما يقصر حاجته على الوصف الذي ذكرناه لم يجب عليه أن يستوجب أحدهما، لا يجب عليه نفقته كونه، ولا أن يقبل هبة أحد من غير هؤلاء، ولم يجب عليه أن يقترض أو يقبل إقراض أحد ولو كان عرضاً حلالاً، وإنما يجوز له ذلك، ويجوز له أن يشتري عن طريق بيع جائز (أو اجدي بالتقسيط الجائز) فإذا لم يتيسر له شراءها إلا عن طريق بيع ربو أو قرض ربو، جاز له ذلك، وجوز هذا لأن بيعه الجائز لأن البيع الربو أو القرض الربو لا منته فيه بخلاف الإهبة والقرض الجائز فإنه يجوز له أخذها ولا يجب لما فيها من المنفعة.

الدراسة في مختلف مراحلها
متى تكون حاجة شريفاً ومتى يحجز الأقرض من
أجلها ؟؟

قد أضرح التعليم في هذا الزمان في المحل المحل من علمي محله وعصبها بالفرق لا عيان
لا يفتح من أبواب الاستزاف والتكسب، وكما من باب موهب دون الأسماء
والجاهل، وشرع على مصراعيه لهذا التفتاة المتعلم، وأما في حق الأمة
فلا شك أنه فرض من فرد هذا الكفايات في رفاق الحياة وارجاء مصادرها لا يجوز
إهماله ولا إغفاله كيف وقد تضمنت رخص الكسب والسنة على الحظ عليه وفضله
وشره فميد كل في ذل علم الرين والدين، وإنما تعمر الدنيا بالعلم والعمل به
وإذا كان التعليم ^{في المحل} على أهداف سراحه وأنواعه يفتح اتفاقاً للتكسب والاستزاف
فإنه لا شك في ذلك من نظر الفقهاء الحصريين بأسر أنواع المهن والحرف، وأنه
يعبر آلة من آلات الاستزاف والتكسب.

وإذا عرفت أن أصحاب المهن والحرف الذين لا يحسنون التكسب إلا عن طريق
حرفهم ومهنتهم، فلا شك كذلك أن المهنة على هذا الوصف تكون لغالب بعينه
حاجة شريفة من حاجات قوام العيش وسداده، وإن فلو لا لو تعطل عن مهنته
لدخل على عيشه من المستقة والخرج ما تأباه قوامه السريع وأضره.

وإذا عرفت أن المرء قد يكون له المهنة والمهنة أو الحرفة والحقان، أو قد يكون له
من مصادر التكسب والاستزاف ما يفوق مهنته أو حرفته، بحيث لو تعطل
عن مهنته أو حرفته لما حزن ذلك له ساكناً ولا أقص له مضيقاً أو عكراً بالآراء
فلو نزل من أهل اليسار وأصحاب الثراء.

وقد يولد الرجل ثرياً يأكل ويشرب ويبسب في النعمة يتقلب في فراخها وبين أعضائها
ليدعمها، فلا يضره التكسب ولا الاستزاف ولا مهنته ولا احترافه، بل فعل شيئاً من
ذلك ما يغنيه عن غيرها واستغناء، أو ترضاً واسترواحاً.

فاذا استجمع القارئ البنية ما ذكرته بحروفه وسعائنه وجماعه ومبانيه لئلا يله
 أن التحصيل الدراسي شهادة كذا وكذا اذا تعين لغزونا طريقا للتكسب
 والإتزان أو لتعويض عيبه لتخفيف الحرج والمحنة وأعباء الحياة الثقيلة
 ونكها لنفعا بالخطوة، فإنه يدخل في سمر الحاجات الشرعية بتعرف الفقهاء والأمور
 وإن الشهادة تكون كآلة للحطاب والنجار وسائر أصحاب المهن، فكما أن المهن
 لا تكتفي بالآلة بل تحتاج إلى من يملكها ^{أي يملكها} المتعلم

والمحترف لا يتقن حرفه إلا بالآلة، فإن المتعلم كذا لا يتقن عمله ولا يفتح له باب
 في الغالب إلا شهادته، وكلما استزاد من الشهادات والمراتب العلمية كلما تفتح له
 الأبواب وشرعت له نوافذ المهل والاستزاق.

قولنا: «إذا تعين طريقا للتكسب ...»

وإنما قلنا ذلك لما ذكرناه من أن المال قد يسير لتحصيل الشهادة العلمية الفلانية
 أو الدرجة العلمية فزكنا وكما، وهو مستغن عن ذلك، عند المال أو المحنة أو
 مصدر الإتزاق ما يكفيه ومن يقول، غير كان حاله على ما وصفتها هنا، فإن التحصيل
 العلمي لا يعين له طرقا للتكسب والإتزاق، وإنما يرضى ركامه، وشهدها حاله
 فليس التعليم في هذه حاجة شرعية من الحاجات المعبرة عند أهل العلم والنفع.

قولنا: «يكفيه من يقول ...»

وليس معنى ذلك أنه يملك من المال قبل طريق باب الدراسة والتحصيل ما يكفيه
 وعياله في يومه وليله أو لمجتمعه وشعبه، وإنما هو رجل مستغن بما عنده من
 المال الجارح ولو وجد الكفاف أو المحنة القائمة التي تدفعه من الدخل ما به سراد
 عيشه وقوام حياته، أو عنده من المال المحرور أو المكتسب ما يحمله في غيبته عن تحصيل
 علم أو تعلم حرفته، وإنما قلنا ما قلناه لأن كفايته الحياة وأسباب كفايته هيما
 وحاجاتها قد تعاطفت وتعاكرت، وما أظن أن الأمر يختلف في شرق أو غرب، إلا أنه في الغرب
 أقسى وأشد، وليس الأمر في الأمر هو اليوم لا يختلف من أثنان
 ولا يتناطح فيه كبشان.

القرض الربوي لمن يقضي التحصيل العلمي فرقة طريقاً للتعب

ومن يقضي التحصيل العلمي طريقاً للتعب والإرتزاق ولم يجد طريقاً للحل
ما يكفيه تكاليف الدراسة والتحصيل جازله عنده أن يأخذ من القرض
الربوي ما يكفيه حاجته يدخل في ذلك حاجة تفرغه لدراسة وتعلمه، فإن
كان عنده من المال ما يفي لطلابه وسرايه ودائته (سيارته) أو تنقله
في الحجة وسكنه سكنه لم يأخذ من القرض الربوي إلا ما يفي حاجة تعطينه
لحجته الدراسة، وإلا أخذ فوق ذلك بقدر حاجته على ما ذكرناه استثناءً.

التحصيل العلمي لزيادة المرتبة العلمية وزيادة دخل المال

وكذلك يجوز غنياً لمن كانت المحنة العلمية طريقاً لتكبير إرتزاقه أن يستفيد من القرض
العلمي لتحسين مرتبته العلمية وتحسين معاشه، بل إننا نأمر بكل من طرق
باب عالم ألا يقف عند عيشته بل يلجأ ويحصل من سرافقه سرايه حتى يبلغ الله
وهو على هذا الحال، وقد قال ربنا (وقل الزدوني علماً)، والإسلام سيدنا أمر
بالطرح والتطلع إلى العلية، وارتقاء الدرجات العلمية في الدنيا والآخرة، وقد كان
ما يفيد ذلك من القرض في السبق العلمي والتفكير في الإسلام
فإذا أدرج هذا، فمن كان ذاهباً عالمة وعزيمة ما صنية ورغب في تحسين درجته
العلمية ولو كان في كنفه ودينه تحسين معاشه فإن لم يجد طريقاً للحل ما
يلفقه حاجته جاز أن يأخذ من القرض الربوي ما يقضي حاجته، وإن كان الحكم على ما
ذكره كما هو معلوم من السابق والتسافر في سبيل الدين والهدى والوظائف، وإن المداين
المعلمية تقع في الأثرة وعلى الأثر صفة لا يجد لها عملاً ولا وظيفة أو أماناً ذلك للمنفعة
والمستغنين لا فرق بين كاتب أو مسكين أو طبيب أو محقق، فالأصل في هذا الزمان
وغير القابل أن الزجر لا يصيب الحجة والسموات ودرس الكليات والمواهب الظاهرة

١٤٠
مضار يحصل للحاجة «الحامش» و «الركن» من لوازم وآلات
يحصي فرض العمل والتكليف في غالب الأحوال وعموماً ولا شك أن الأمر
مع هذا النوع يدخل في المحامات الشرعية المعبرة لمن يعين التخصيص الذي هو
لتكبد الزاغة والله الزم لا يربوا.

التخصيص العلم وحاجة الأمة وذلك في الكليات علم الدارسين وأصحاب الأسوال

وإذا احتاجت الأمة إلى نوع من التخصص وعدد من أهل ذلك التخصص
وجبت على الكفاية قيام البعض بتلك الحاجة فإن لم يتم البعض يزد
لغيره ما إلى وجب على الأمة على الكفاية سد ذلك العجز وكفاية الدارسين
تفقات الدراسة وما هو من لوازمها طوعاً وشرّاً أو مكتناً أو دابة أو وسائل
نقل) فإن لم يتم الأمة مع حاجتها بكفاية هذا دور لم يجدوا من طرائق الحلول
ما يسد حاجتهم من الدراسة والتفقات جازية الإقتراض من الربوب بقدر حاجتهم
ووجب على الكفاية فعل ذلك وهم معززون في ذلك والإتم على القادرين من
الأمة العاملين بحالهم وحاجة الأمة المحتننين عن البذل والإتفاق

تخصيص ذلك ...

فلو أن الأمة احتاجت لعدد من النساء الطبيبات المختصات بالولادة وأمراض
النساء (والأمة محتاجة لذلك يقيناً) لكفاية بنات جنسهن هم كحرف عورائهن
أمام الأطباء الرجال الأجانب، لوجب على الأمة رفع ذلك الخرج ودفع ذلك الضرر
والنفاد على الأعراض والأفلاق بنزول جماعة من النساء لدراسة الطب النساء
وكفايتهن تفقات الدراسة ولوازم التفرغ من تفقة المطعم الشراب والمساكن
والملبس والربابة وغير ذلك.

من النظر إلى العمل ومن الخيالية إلى الواقعية ..

وإنا لنخزن ونذوق الدوح أحياناً عندنا أن ما نطمح ديننا الحنيف من تشريعات
وما سنه من قوانين وأحكام لا يجد له في واقعنا المعاصر مكاناً للتطبيق ولا
للتففيذ، فالأمة مكتوبة "بمراحلها" أولاهية "تحتاج دينها"، ورغم أن ما لا يراهم
وكرمها المعبود له من الصفات المشرقات ما يؤمل المخزون ويستر المحلوم .
إلا أن حالنا مع فروضها وأحكامها الكفائية لا يرتقي لمطاميرها ولا يتفق مع
تاريخها المجيد .

ولو صبح الذي قلناه ولم تغم الأمة بواجبها بتفريع عدد من النساء لدراسة
الطب الشرعي، وجب على عموم النساء القادرات على فعل ذلك من ينسحب
منهن للقيام بهذا العمل الجليل والواجب العظيم ، فإن عجز المحرمين أو عذر
منهن عن القيام بذلك بسبب نقص المال ولم يجدن من طرائق الحلول ما
يقضي ما جرت به عادة، جاز لنا أخذ العرض الرصود لتلك الحاجة
ويأخذنا بقدر ما جرت به عادة، ولا اثم علينا وإنما الإثم على القادرات العالمين بحال
وحاجة الأمة المحتجعين عن الإسهام والبذل والإنفاق والاهتمام ولا
ولا هولاء لا قوة إلا بالله .

والفقهاء والعلماء والمحدثون

والرعاة المتخضرون ..

لا يحذرون حيلة ولا يفتنون بسيلة ..

والأمة تحتاج إلى الفقيه الحر والعالم الصديق بالحق والمحدث المستبصر الذي لا
يمال ولا يدهن، والقارئ الحافظ الجامع الذي لا يبيع دينه بدينه أو دينه بدينه ولا
يستتر بآيات الله تمناً قليلاً، فإذا لم يجد هؤلاء من المال ما يكفي حاجة تحصيلهم
وكفاية مؤنتهم من السكن والأثاث والمطعم والمشرى والملبس والرابية اللائقة من يتفردوا
لمهمة الأئمة ووظيفة الرسل، وجب على الأمة كفايتهم وسد حاجتهم

فإذا لم تفعل الأمة ذلك، واجتباع أحدكم للقرض الربوي لعدم جبرانه طرائق الخلاص
لدخلته وقضاه، فاجته، فاجته علم العالمين من الأمة بحاله القادرين على كفايته.

التجديد لهذا الدين وإحياء
العمل بفروض الكليات
هو تجديد لفقه الإسلام وتعلله
من ضيق الفتوى كالحاجة لتقوى

ومع أن الفتوى إذا جازت من فقيه عالم رباني مستبصر لذى ضرورة أو جاهلته سلطنة
جملت سبيل تيسيراً ورفعاً لهم وكفلاً لغيره، لكننا في الوقت نفسه قد استمنا من
تعلقته به برسم أهل المضائق والمعاذير ونعتته بلقب أهل الضرورة والمجاهات
وأفجسته في سلك الخائضين في الحرات أو الكبار العظماء لضرورة أوضاعهم، ونقلته
من عموم المخاطبين والمطلقين وسعة دائرهم وبجملتهم، إلى خصوصهم وضيق دائرهم
ومحدد دنيهم، ومن الانشغال بالاستجابة لأمر الله تعالى وإطاعته، إلى المختصين للعجز
عنه، ولو أن الأمة الإسلامية استجابت لفقهها العظم وسلام على أهلها
القويم وفعلت فروضها كفايتها، لما فرجت كثير من أولئك
المضطربين أو المتألمين من تلك المضائق السعة بمشريعة لهم والتمتع
بأجالتهم، والتقى زهلاً لها، وهذا المعالحق أحد مظاهر التجديد لهذا الدين
والتجديد لفقه العظم سبب لا يكون هذا الأخير سلخاً برخصه وفتوره
بل سعياً لنظام ديناً وحركة حياة لا تغيب أعلامه عن رفق من رافق الحياة
وإنما إلى التأكيد أقدام المحرمات ومن بين أسباب ذلك الغياب ما ذكرناه
من المعائن، ولو أن الأمة تضافت جهودها وأسواقها مع فقه دينها وتوحيده
على أنها لما اجتباع لأن يلقى لقرض ربوي واحد، فالله المستعان، وهذا هو دفع الركن
أحمد

التدصيل العلمي قد يكون في كثير
من الأحوال حاجة شرعية معسرة، ولا يكفون
ضرورة شرعية إلا في نادر
الأحوال

ونحن قد فرقنا فيما مضى بين الضرورة وبين الحاجة عند أهل الفقهاء والاهل، وذكرنا
أن الضرورة هي تعرض احد الطليات المحس للهلك أو الفوات أو الضرر، وإن الحاجة
هي تعرض ساكن سبيل للاسقام بقلل الطليات من غير مرجع بالغ ادشقه ظاهرة
لعقوبات الهلاك أو الضرر، فالعمل والتكسب والارتزاق بأنواع المعن والوظائف
والخوف من المحلة حاجات، وهذا المساكن والرواب والملابس كل ذلك يدخل
في سائر الحاجات عند الفقهاء، ومن ذلك مما ذكرنا التدصيل العلمي لمن تعين
فرهقه طريقا للتكسب والارتزاق. وهو حال كثير من الخلق في هذا الزمان

وأما أن يكون
ضرورة...

فليس ذلك في الغالب ولا عموم الأحوال، لكنه في نادر الأحوال، ولا يتصور غالب ذلك
النادر في دفع الهلاك عن احد الطليات المحس في حق الأعيان، وإنما هو في حق
الامة أو الجماعة المسلمة، ستعلم اسرار صناعة السلاح بأنواعه والرادع منه
علم وجه الخصوص لصدا المعتدين وردع الطامعين، فإن الامة بدون ذلك تصبح
عرضة للهلاك وسعها العباد البلاد، فلو ان جماعة من الناس انتدبوا لهذا
الأمر ولم يجدوا في الامة من يعينهم على تحصيل ذلك وكفاية مؤنته وشدة دونهم
طرائق الكفاية المالية الجائز، لكان جائزاً لهم استقراض المال ولو بالفائدة الربوية
لتدصيل ذلك، ودفع ضرورة حفظ البلاد والعباد، بل لو تعين ان يكونوا
هم دون غيرهم القادرين على تحصيل ذلك لصار الاستقلال فيهم فرضاً، وهم
ساجدون في ذلك أعظم الأحرار والمقصورون في بذل كفايتهم من العالين القادرين
موزعون أعظم الوزراء والامم وأهل دأهم وأهملهم.

هل يفرق بالنسبة للحاجة أو الضرورة
إذا وقعنا بين عقود الإقراض الربوي وبين عقود
السبع الربوي؟

فأما من فرق بين عقد البيع الربوي لعرض الشراء الربوي عليه وبين عقود الإقراض
الربوي، فإنه يفرق بين الحاجة والضرورة في هذا الحال، فيعتبر عقود البيع المشروطة
بشرط ربوي للحاجة والضرورة، ولا يعتبر عقود الإقراض الربوي إلا للضرورة، وعندنا
لا فرق بين الحدين فكلاهما محرم لذاته في هذا الزمان لما ذكرناه في محله، ولا فرق عندنا
كذلك بين الضرورة وبين الحاجة إذا وقعنا من أن كليهما يجيزان لمن تلبس فيهما
العقد الربوي والعرض الربوي بقدر حاجة أو ضرورة، وقد صرحنا الأمثال فيما سبق على كل
الأمرين فلا تغيب، وأما الفروق بين الضرورات وبين الحاجات في المحلة فقد ذكرناه في محله